# قوة الصين وتأثيراتها في واقع ومستقبل النظام الدولي

# China's Powers and its impact in the reality and the future of the international system

أ.م.د. خضر عباس عطوان أ.م.د. قحطان عدنان أحمد الجبوري

جامعة النهرين جامعة كركوك

## المقدمة:

منذ أن أطلقت الصين مشروعها في التحديث عام 1979، وهي وضعت في فكرها وسلوكها مدى زمني مقداره خمسون عاما لا تتعرض فيه إلى النظام الدولي باي تفاعل فيه قدر من الصراع، إلا أن تعرضت إلى تفاعلات صراع مما لا يمكن كبحه، أو الحياد عنه، وخلال مدة تنفيذ برنامج الإصلاح السابقة أي نحو ثلاثة عقود ونصف مضت، بقت الصين قادرة على عدم الانحراف عن مشروعها ، إلا أن البيئة التي توجد بها الصين بدأت تتجه بشدة في العقد الأخير إلى إيراد متغيرات لم تكن حاضرة في ذهن من خطط لمكانة الصين في النظام الدولي، وبضمنها تراجع حاد في مكانة وقوة الولايات المتحدة، ووجود فراغ واضح في النظام الدولي يسمح بمزيد من البروز للصين، وهو ما بدأت تمهد له برفع سقف التسلح إنفاقا وبرامجا، فدخلت في تطوير

أسلحة تتفق مع عصر المعلوماتية وأسلحة الفضاء الخارجي، وتحقيق قاعدة لسلاح بحرية وجوية متطورة، وبدأت تشرع بالتمدد في بحر الصين حيث المصالح الآسيوية والأمريكية المتعارضة مع طموحات الصين.

واليوم، تجد الصين نفسها أمام عوامل قوة عسكرية تتسع بحكم النمو في قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، والاستمرار بهذا الاتجاه مع عدم التحرك سياسيا في النظام الدولي يعطي مؤشر أن الصين وضعت أمامها جنوب شرق وشرق آسيا كخطوة أولى للتوسع، وبعدها ستكون آسيا وبعدها الباسفيك، وأخيرا النظام الدولي، أي أن منظور الصين وطموحها لا يمكن أن يكون مقتصرا على مجال محدد بحدودها الإقليمية المطلة على بحر الصين. وهذا الأمر يفتح مجالا واسعا للبحث في وضع الصين في علاقات القوة، وما يمكن أن تنتهي إليه، وكيف بالإمكان أن يؤثر ذلك على واقع ومستقبل النظام الدولي.

## الإطار المنهجي:

### أهمية وأهداف البحث:

إن دراسة واقع قوة الصين وما يمكن أن يتغير فيها يعد أمرا مهما، كونه يتيح دراسة لتحولات ستقع في صلب النظام الدولي وتفاعلاته. فالصين هي واحدة من أهم القوى الكبرى، وتنمو عوامل قوتها بمعدلات مرتفعة جدا ستجعلها واحدة من أهم الفواعل في النظام الدولي في السنين القادمة، وفي هذا الإطار سيركز البحث على تحقيق الغايات الآتية:

1- دراسة قوة الصين إلى قوة غيرها من القوى الكبرى الأخرى.

2- بيان التأثيرات المتنوعة لنمو قوة الصين، وما يمكن أن يطرأ من تغيرات في سلوكها الدولي على النظام الدولي العام.
3- بيان المستقبل المتوقع للنظام الدولي.

أما حدود البحث، فإنه يتأطر بالآتي:

- مكانيا، سيأخذ الصين في إطار النظام الدولي.

- وزمانيا، سيتناول وضع الصين في علاقات القوة ضمن المستقبل القريب، أي بحدود 10 أعوام القادمة.

- وموضوعيا، يركز البحث على موضوع القوة، وهو احد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية.

## المشكلة والأسئلة البحثية:

في هذا البحث سنركز على دراسة المشكلة الآتية:

إن علاقات القوة يشوبها قدر من الغموض وعدم اليقين في مخرجاتها، كون الصين واحد من الفواعل في النظام الدولي، ويعاد انتشار القوة سريعا، والقوة هي حصيلة عوامل متعددة داخلية وخارجية، والسلوك المرتبط بها بعضه عقلاني قابل للتوقع وبعضه يعتمد على عوامل سياسية غير قابلة للتوقع، ومن ثم فان السلوك المتوقع لأي دولة تمتلك عوامل قوة قد يكون قابل للتوقع وقد لا يخضع للتوقع، ولكلاهما تأثيرات على النظام الدولي يعتمد على مقدار القوة المستخدمة من قبل القوى الكبرى في تصريف شأن ذلك النظام ، بمعنى أن واقع النظام الدولي ومستقبله سيتوقف على ما ستقوم به القوى الكبرى وبضمنها الصين من تصريف لعلاقاتها عبر أسلوب القوة. وهذا الأمر هو مبعث

للاحتمالات أكثر منه أمرا قابلا للتأكيد، وهو ما يكون سبب لدراسة قوة الصين وموقعها من النظام الدولي.

وهذه المشكلة تدفع إلى طرح الأسئلة الآتية:

– ما هو مضمون علاقات القوة في النظام الدولي؟

– ما مؤشرات قوة الصين في النظام الدولي؟ وهل يتوقع أن تنمو قوة الصين بشكل اكبر من المتحقق في المرحلة الراهنة؟

– هل يتوقع أن يغلب أوجه الصراع أم أوجه التعاون على سلوك الصين في النظام الدولي؟

## الفرضية:

إن المشكلة والأسئلة البحثية في أعلاه تطرح فرضية محددة قوامها: أن نمو القوة لدولة ما يتبعها سلوك يكافئها في النظام الدولي، ومدى واتجاه ذلك السلوك يتوقف على مدى قناعة الدولة بكونها دولة قانعة أو غير قانعة بالمكانة والأدوار التي تتمتع بها في الهرمية الدولية، والصين كلما نمت قوتها وبقي النظام الدولي بهرميته القائمة فإنها تتجه إلى أن تكون دولة غير قانعة بالمكانة والدور ومن ثم إنها ستتجه تغليب نهج الصراع بشكل متزايد على نهج التعاون، لاستكمال الحلقات المتبقية من فرض نفسها على النظام الدولي.

## المنهجية:

يعتمد البحث على فحوى ومضمون المنهج الوصفي في دراسة الموضوع، بمعنى اللجوء إلى وصف عوامل القوة، ووصف التحول في أوزان الدول الكبرى وانتشار عوامل القوة في النظام الدولي، والمدى الذي يمكن أن تصله الصين في نمو عوامل القوة، والسلوكيات المتوقعة التي ستكافئ ما متوقع من قوة الصين في النظام الدولي.

## الهيكلية:

سيقسم البحث للوصول إلى غاياته إلى النقاط الآتية:

أولا: القوة في النظام الدولي: الواقع والمعنى

ثانيا: مؤشرات قوة الصين في النظام الدولي

ثالثا: الصين والنظام الدولي: أوجه التعاون وأوجه الصراع

# أولا: القوة في النظام الدولي: الواقع والمعنى

ما تمتاز به العلوم السياسية انه يغلب عليها عدم اليقين، ويغلب فيها سعة الاجتهاد وقبول الاختلاف، ويقل فيها الاتفاق، ومن بين المسائل التي تكون عرضة لوجود اختلاف فيها ان دراسات القوة لا تخضع لاتفاق بشأنها، وبضمن المسائل التي يوجد بشأنها اختلاف هي القوة كمعنى وكقياس وكسلوك، فالقوة يرد بشأن تعريفها اختلافات بين الباحثين، إلا أن المعنى يكاد يلتقي في كونها عبارة عن الوسائل التي يمكن من خلالها تمرير التأثير،

ضمنها أو صراحة، فالمعنى يذهب إلى التأثير الذي يمكن أن تحدثه أكثر من الذهاب إلى الوسائل المستخدمة فيها[1].

والقوة بهذا المعنى، تشمل عوامل متعددة، البعض منها داخلي والآخر خارجي، أما العوامل الداخلية التي تدخل في حسابها فهي تتضمن الآتي[2]:

1- القوة العسكرية، وهي بدورها تضم مؤشرات فرعية متعددة، منها: الإنفاق العسكري، والتسلح، والتدريب، ومستوى التقنية المستخدم في الأسلحة، ونوع القيادات العسكرية ومستوى تأهيلها، والعقيدة العسكرية، ومستوى الجاهزية، والانتشار العسكري،.. وهي كلها عوامل لا يمكن المقارنة الدقيقة بينها، إنما حكم تقدير الفارق بينها في بعض الحالات يكون نسبي.
2- القوة السياسية، وتتضمن مدى استقرار النظام السياسي وتفاعله الايجابي مع بيئته، أي مدى خلوه من الأزمات الكبرى التي تواجهه، وكلما وجد عدم استقرار سياسي و حكومي كلما كان هناك ضعف في النظام السياسي، وكلما كان النظام السياسي شموليا أو إيديولوجيا كلما كانت العوامل السياسية عامل ضعف في قوة الدولة رغم أنه في أحيان تكون الأنظمة الشمولية والإيديولوجية أكثر كفاءة في توظيف الموارد الكلية، إلا أنها تكون اقل قدرة على الاستمرارية بنفس الزخم على المدى البعيد.
3- القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وهي الأخرى تتألف من مركب من مؤشرات فرعية تتضمن الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد والقدرة

1 -David a. Baldwin, Power and International Relations, Princeton, New Jersey, Princeton University, 2010, pp:3-4.
2 -sait yılmaz, State, Power, and Hegemony, International Journal of Business and Social Science Vol. 1 No. 3; Centre for Promoting Ideas, USA, December 2010, pp: 194-195.

على التصنيع والبحث والتطوير وحجم التجارة الخارجية، ومعدل التنافسية، وأيضا معدل الرضا المجتمعي عن الوضع الاقتصادي.

4- القوة الاجتماعية الثقافية، وتتضمن أيضا مجموعة من المؤشرات الفرعية ومنها مدى التماسك المجتمعي، والوعي، ومدى الصراع الاجتماعي الداخلي .

أما على الصعيد الخارجي فانه يوجد عدة مؤشرات فرعية ومنها[3]:

1- التحالفات الخارجية، وهي تفيد بوجود قدرات خارجية يمكن أن تضاف إلى قدرات الدولة عند الردع والإرغام والحروب، إلا أنها في المقابل تفيد بكون الالتزام الجماعي يأخذ من الدولة جانب من مرونتها في التصرف الأحادي في العلاقات الدولية كونها ستكون مجبرة على التقيد بالالتزامات الجماعية أو العقدية الموجودة في التحالفات.

2- المهارة الدبلوماسية، وهي تعتمد على مدى ضعف العامل الإيديولوجي في سياسات الدولة، ومدى ضعف القسر والإرغام من البيئة الخارجية عليها، وعلى وجود شخصيات مؤهلة في قيادة تكون قادرة على الانفتاح على البيئة الخارجية وإدارة شبكة المصالح القومية للدولة.

3- وجود بيئة خارجية وقيم دولية ميسرة، فهو سيعفي الدولة من وضع جانب من مواردها وقدراتها على الحدود أو في وضع الاستعداد لمواجهة تهديدات محتملة، وإلا فإن الدولة ستكون مجبرة على أن تضع موارد إضافية لمواجهة اضطراب أو بيئة عدائية.

3 - Gregory F. Treverton, Seth G. Jones, Measuring National Power, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 2005, pp: 6-8.

إن الدول تمتلك عوامل قوة متباينة إحداها عن الأخرى، وهو مسألة جعل ميزان القوى في النظام الدولي يميل إلى كونها ميزان واقعي يعتمد على التطبيقات أكثر مما يعتمد على جوانب نظرية، ولا ينف تعدد العناصر، وتوزيعها النسبي بين الدول، إن هناك إعادة انتشار دائمة، وتحول في عوامل القوة، كونها عوامل غير قابلة للاحتكار الدائم. فالقوة هي نتاج عوامل، وتلك العوامل لم تشهد ثباتا واستقرارا في امتلاكها إنما من يمتلك القدرة على بلوغ تلك العوامل وامتلاكها يكون قد امتلك عوامل القوة، والأمر أشبه بدورة انتشار، لا تتوقف عند احتكار نهائي لدولة، وهو ما يسمح بصعود وهبوط الدول في ميزان القوى وفي الهرمية الدولية[4]، يقابله مسألة مهمة ألا وهي أن الغلبة والقرار النهائي في القوة متعلق بامتلاك القوة العسكرية، إلا أن ذلك لا ينفِ أن القوة أصبحت تنتقل إلى مضامين غير عسكرية وأهمها السبق المعرفي، والأخير هو من يغذي قدرات الدولة العسكرية والاقتصادية[5].

أما أي العوامل أعلاه أكثر قدرة على إتيان التأثير في علاقات القوة في النظام الدولي، فإن الأمر نسبي، ونكاد نجزم أن الأمر قرين كل تفاعل على حدا، ففي بعض التفاعلات تكون لبعض عوامل القوة تأثير أكبر من غيره، وهو أمر لا يمكن أن يتكرر في حالات أخرى، مع الإقرار بأن الخيار العسكري ذو نتائج يصعب السيطرة عليها، والأمر نفسه مع العوامل الاقتصادية، أما العوامل المعرفية والثقافية فإن تأثيرها بعيد المدى نسبيا ، وهي في كل الأحوال حاضرة، وإذا ما استخدمت كافة أو اغلب العوالم التي تمتلكها

4 - Jan Melissen, The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations, New York,, PALGRAVE MACMILLAN, 2005, pp: 49-51.

5 - Daniel Flemes, Conceptualizing Regional Power in International Relations: Lessons from the South African Case, GIGA Working Papers, N° 53 , GIGA German Institute of Global and Area Studies, June 2007, pp: 7-8.

الدولة في توليفة واحدة، حسب التفاعل الذي تقوم به فإنها ستحقق نتائج متباينة ، من دولة لأخرى ومن تفاعل دولي لآخر[6].

كما أن قوة الدول في النظام الدولي هو أمر نسبي، فالنظام الدولي الذي هو الشق الآخر من مضمون هذا البحث يفيد، ضمن الأطر العامة، بكونه هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني والاقتصادي المنظم لتفاعلات العلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة قد البحث[7]، وطالما أن عوامل القوة غير موزعة بشكل قابل للمقارنة، وان وجودها لدى الدولة لا يدل على إن الدولة قوية، وإن مجال التجريب غير ممكن في العلاقات الدولية ؛ لأنه سيقود إلى نتائج غير أخلاقية ومنها الحرب والعقوبات وغيرها، يبقى الأمر الذي يمكن الاستدلال به هو التأثير[8]، أي القدرة على جعل وحدات أو أطراف أخرى في النظام الدولي تفعل أمر ما مرغوب به من قبل الطرف الذي يمارس التأثير ، أو الامتناع عن أمر غير مرغوب وهو ما يطلق عليه الإرغام، وهو في كل الأحوال يقيس مستوى المجازفة من قبل البعض أو يقيس وجود علاقات تعاون مرتفعة أو يقيس خشية من قبل طرف في عدم التصعيد، أو أي حسابات أخرى تكون حاضرة لديه في التعامل مع أطراف النظام الدولي ومن ثم تقدير طريقة التعامل معها.

6 - Michael C. Desch,. Religion and International Relations: A Primer for Research, Notre Dame, IN, University of Notre Dame, 2014, pp: 10-11. http://rmellon.nd.edu/assets/101872/religion_and_international_relations_report.pdf

7 -للتوسع بشان النظام الدولي ينظر: محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسية والدولية، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2014، ص151-153.

8 -قارن: أزهار عبد الله حسن الحيالي، النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة الأنبار، 2011، ص233-234.

ويبقى هناك نقطتين الأولى متعلقة بإمكانية أن يكون استمرار واستقرار أو تغير النظام الدولي متعلق بتأثير وحدات من غير الدول، والثانية متعلقة بالمدى الذي يمكن توقع استخدام القوة العسكرية فيه داخل النظام الدولي وبين أطرافه المختلفة، وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فالواضح إننا اليوم نتعايش مع نظام دولي فيه أكثر من فاعل، وإن بقاء تسميته بالنظام الدولي وليس النظام العالمي إنما هو شيء مجازي، كون الفواعل من غير الدول امتلكت قدرات للتأثير لا تمتلكها اغلب الدول الموجودة في العالم، ومنها الشركات العابرة أو المتعدية للجنسية، بل إن الاتجاه يسير نحو دعم قدرات التنظيمات الدولية والإقليمية لتكون نواة لتعظيم الاتجاه العالمي والإقليمي، وربما الاتجاه صوب الحكومات الإقليمية والعالمية الأوسع، التي ستكون فيها أجهزة سيطرة مركزية تأخذ الكثير من عوامل السيادة الوطنية، اقتصادية وثقافية وربما سياسية وعسكرية، والاتجاه سائر بهذا الاتجاه ومنه إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإنشاء الشركات الأمنية المتعدية الجنسية التي تسمح بالتعاقد معها من قبل أي دولة لأداء مهام أمنية، وتوسع الشركات العالمية المنتجة للسلاح، أي أن العالم يسير باتجاه خفض قيمة السيادة الوطنية رغم أن عدد الدول التي منحت استقلا أو انفصلت عن دول قائمة وسع قاعد دول العالم وجعلها 193 دولة عضو بالأمم المتحدة حتى نيسان 2016، وعضوين مراقبين: الفاتيكان وفلسطين[9].

أما ما يتعلق بالنقطة الثانية، وهي المتعلقة بمدى قدرة وحدات دولية من غير الدولة لممارسة تأثير يفوق الدول، وربما يصل إلى أن تلك الوحدات تمارس أدوارا مصيرية في تقرير مستقبل النظام الدولي، فإن الأمر فيه نسبية مرتفعة جدا، فالعامل الفاعل اليوم في المشهد الاقتصادي العالمي هي

9 -موقع الأمم المتحدة، استخرج بتاريخ: 12 نيسان 2016. /http://www.un.org/ar/members

الشركات الكبرى، وهي شركات تتجه نحو تركز واضح لرأس المال والتكنولوجيا، وسيطرة على اغلب عمليات البحث والتطوير المهمة في تقدم البشرية، وتدخل منظمة التجارة العالمية افقد أو افرغ اغلب جوانب سيادة الدول الاقتصادية كونه أطلق الحرية للتنافسية غير المقيدة، والأمر في الجوانب الثقافية لا يقل عما موجود اقتصاديا فالفرد أصبح يتلقى تأثيرات وتنشئة من مصادر متعددة لا يمكن أن تكون العوامل الوطنية فيها حاسمة، بل يزداد تعلق الفرد بعوامل ثقافية عالمية، وتتجه روابط الانتماءات الأولية قومية كانت أو دينية أو مذهبية لان تكون غطاء حماية يمكن أن يتخلص منه الفرد ويعيد تعريف جنسيته لتكون مصدر حماية والتزام بدلا من التخندق وراء تلك الانتماءات، وهذا الأمر في ظل العولمة ووسائلها المختلفة والوعي المرافق للتعليم صار ينتهي إلى توليد أكثر من مركز للقطبية الثقافية، في حين أن الأمر على الصعد الأمنية والعسكرية ما زالت أوراقه بيد الدول إلا أن الاتجاه الذي اخذ يتسع يتعلق بالآتي:

1- تطور الأمن الجماعي، ورغم أنه أُطلق منذ إنشاء عصبة الأمم المتحدة ثم أُعيد تصميمه بتشكيل الأمم المتحدة، وكون تطبيقاته بقت ضعيفة جدا، وتقوم على فكرة أن ما يجرم دوليا يتم الاتفاق على تنظيم جهد لإنهائه وإعادة الأمور إلى ما قبل الحدث الذي عد مهددا للسلم والأمن الدوليين[10] ، ويُتوقع أن يشهد هذا الاتجاه إعادة تفعيل في السنين القادمة بصورة جزئية ان تم التفكير بإعادة ترتيب الأمم المتحدة أو بإنشاء كيان مؤسسي بديل لها يراعي تحقق مقدرة عالمية على فرض السلم والأمن الدوليين.

10 - رسول حسين علي الجميلي، التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، الجامعة المستنصرية، 2011، ص197-198.

2- تطور الأحلاف العسكرية، وهو أمر تطور تاريخيا في حياة البشرية، ووصل اليوم إلى مراتب متقدمة، وبعضها بدأ يعيد صياغة أحلاف ما قبل الحرب العالمية الثانية ألا وهي صيغ التحالفات المؤقتة غير الملتزمة بأسس ثابتة ومؤسسات جامدة إنما تتعلق بأداء مهام محددة، أي إننا اليوم على أعتاب مرحلة سيتم تجاوز حلف شمال الأطلسي بها، وتكرار تجربة حرب الخليج الثالثة لعام 2003، أي إنشاء تحالفات الراغبين والتي تكررت في التحالف العالمي على الإرهاب عام 2014، والمهم هنا أن هذه التحالفات ستشكل كيانات يمكنها أن تعيد صياغة التوازن الدولي باتجاهات فرض أمر واقع في الهرمية الدولية[11].

3- الشركات الأمنية، وهي تمثل حلقة متقدمة عن مسألتين: الأولى الشركات البريطانية التي استولت من خلالها على مناطق واسعة من العالم في القرن الثامن والتاسع عشر، عندما كان أغلبية جيشها مؤلف من جنود من مناطق وشعوب هي تحتلها، والثانية هي شركات الأسلحة الكبرى، والتي أكدت أنها قادرة على التزام الموضوعية في التعامل مع القرار الدولي، وعدم الخوض في إغراق العالم بفوضى السلاح، رغم إنها شركات خاصة، ومنذ مستهل القرن الحالي بدأ مشروع تطوير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، والتي أخذت الولايات المتحدة تتعاقد معها، ويمكن أن تتعاقد معها أي دولة غير راغبة بتحمل كلف حضور أو عمل عسكري محدد، وإن توسع الأمر فيها يمكن أن نشهد قيام مؤسسات عسكرية ربما تفوق قدرات بعضها قدرات بعض الدول النامية[12].

11 - بهاء عدنان السعبري، الرؤية الأمريكية للتحالفات الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة الدراسات الدولية، العدد 57، جامعة بغداد، 2014، ص184-187.

12 -وائل محمد إسماعيل، الانسحاب الأمريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الأمنية، مجلة السياسية والدولية، العدد 19، الجامعة المستنصرية، 2011،

4- اللجوء إلى بناء كيانات عسكرية عابرة للحدود القومية، سواء كان وظيفتها عقائدية مما يسمح بعمله الغرب أو جهادية مما يعده الغرب إرهابا، المهم إنها كيانات لا تحمل الدول التزامات وكلف التزام القيام بأعمال عسكرية يتم تجريمها وفقا للقانون الدولي[13].

ورغم هذا التنوع الذي يغرق فيه النظام الدولي، إلا أن اتجاهات استخدام القوة في النظام الدولي ليس متاحا أو مرنا بلا قيود، فالأمر يتوقف على عوامل عدة وأهمها:

أ- مدى القناعة بالنظام الدولي، وتحقيقه مزايا للدولة التي تتفاعل معه. فالدول في تعاملها مع النظام الدولي على أنواع عدة منها القانعة، وأخرى غير القانعة، والأولى سيكون تركيزها على استمرارية النظام أو العمل على إجراء تغيرات بما لا يضر بالهيكلية السائدة في النظام الدولي، في حين أن غير القانعة يكون تركيزها على البحث عن كل ما من شأنه أن يتغير النظام الدولي صوب تحقيق تغيير يتلاءم ومصالحها، وربما تلجا للتدرجية إلا أن خيار خلق عدم استقرار اكبر في النظام الدولي أو في النظام الإقليمية والسعي إلى إعادة صياغة توازنات وتحالفات متعددة هي من بين الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها في التعامل مع النظام الدولي[14].

---

ص186-188. وأيضا: وسن إحسان عبد المنعم، عبد علي كاظم المعموري، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، جامعة النهرين، 2011، ص19-22.

13 -قارن: فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 147 وما بعدها. وأيضا: محمد العبيدي وآخرون، الجماعة التي تسمي نفسها دولة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، ص38-45.

14 -منير مباركية، استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية- حالتي روسيا و الصين، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2009، ص183-184.

ب–ومدى المرونة التي يتمتع بها هيكلية النظام الدولي وهرميته بحيث تتيح إجراء تغير في الأدوار بشكل مرن أم أن الأمر يحتاج إلى هزات وصراع حتى تتأكد التحولات التي تتفاعل مع انتشار القوة ، فكلما كان العالم يعيش قطبية أحادية فإن الحديث عن إمكانية إجراء تحولات في البناء الدولي هو مسالة صعبة، وكلما صار التحول نحو نظام الهيمنة أصبح هناك فسحة للحديث عن تذمر عال في النظام الدولي وعدم قناعة لان فكرة الهيمنة هو وجود مشروع لإدارة النظام الدولي بغلبة عسكرية، وهو أمر لن تتفق عليه كل الدول، ومع وجود مجال لانتشار القوة فان الحديث يصبح مرنا لتحول عدم القناعة إلى هزات اكبر في تأثيرها في النظام الإقليمية تعكس عدم القناعة السائد[15].

واليوم، النظام الدولي على صعيد القوة يشهد تحولا واسعا في معنى ومضمون وانتشار القوة، ومن ثم فان النظام الدولي لا يمكنه بهذا الوضع والهياكل أن يحافظ على استقراريته واستمراريته وإنما عليه أن يعيد استيعاب بعض القوى ويمنحها ادوار أوسع ومنها الصين وروسيا والهند وغيرها من البلدان الأخرى التي ارتفع مؤشر قوتها في العالم.

15 -خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص16-18.

## ثانيا: مؤشرات قوة الصين في النظام الدولي

إن البحث عن الصين ومكانتها في النظام الدولي يفرض التعامل مع مسالة مدى قوة الصين قياسا إلى غيرها من القوى الكبرى.

والواضح أن أفضل طريقة هي وضع مؤشرات على قوة الصين قياسا إلى قوة غيرها، وهنا لدينا المؤشرات الآتية:

1- المؤشرات العسكرية، فالصين قوة عسكرية تنمو عسكريا، ورغم أن الإصلاح في القدرات العسكرية وضع بالمرتبة الأخيرة في عام 1979 ضمن حزم الإصلاح إلا أن الأمر في حينه كان يراعي احتياجات الصين الرئيسية وهي احتياجات تنموية زراعية وصناعية، ولم يكن يوجد للصين طموحات بالتوسع عسكريا، إلا أن الأمر بدأ يشهد تحولا منذ القرن الحالي، فالنمو الاقتصادي الذي تعيشه الصين بدأ يتحول إلى فائض، وفي ظل المخاطر التي تحيط بالدولة، مع الرغبات بالانتقال إلى الخطوة التالية وهي السعي إلى بناء أسس الاستعداد لوضع الدولة الأعظم عالميا فإنها رفعت إنفاقها العسكري من نحو 13 مليار دولار إنفاق عام 2000 إلى نحو 130 مليار دولار إنفاق عام 2014[16]، واتجهت إلى رفع الاستثمار في البحث والتطوير وفي صناعات عسكرية متقدمة: حاملات طائرات والطائرات المختلفة والأسلحة النووية، والأقمار الصناعية وتقنيات الاتصال العسكري وأنظمة القيادة والسيطرة، والعمل على توسيع حضورها العسكري في بحر الصين، فضلا عن

16 - Thomas Wright, The Rise and Fall of the Unipolar Concert, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Winter, 2015, Winter, 2015, pp: 10-12.

العمل على خلق عقيدة عسكرية تركز على النوع وليس الكم، وتركز على حضور اكبر في النظام الدولي. والاستمرار بهذا المنوال يجعلها تقترب من قدرات الولايات المتحدة بحكم المتراكم من قدرات صينية بحدود عام 2050 [17].

2- أما اقتصاديا، فان قدرات الصين تتسع، فالناتج القومي ارتفع من سقف 1000 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 10 ألف مليار دولار عام 2014، مقارنة بالناتج القومي الأمريكي الذي يقرب من 17 ألف مليار دولار، أما على صعيد التجارة الخارجية فان تجارة الصين ارتفعت من نحو 400 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 2800 مليار دولار عام 2014، قياسا بتجارة الولايات المتحدة بنحو 2700 مليار دولار عام 2014، في حين أن متوسط دخل الفرد فانه في الصين ارتفع من نحو 300 دولار عام 2000 إلى نحو 4000 دولار عام 2014، في حين انه في الولايات المتحدة نحو 48 ألف دولار عام 2014، ويتوقع أن يتساوى متوسط دخل الفرد في البلدين بحدود عام 2050، أما الاستثمار الأجنبي فإنه في الصين نمى من نحو 500 مليار دولار إلى نحو 4500 مليار دولار لذات المدة، في حين انه في الولايات المتحدة نحو 15 ألف مليار دولار، أما القدرة على التنافس فإن مؤشر عام 2015 بيَّن أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثالثة عالميا ولا تسبقها سوى سويسرا وسنغافورة وهما دولتان ليستا ذات شان عالمي، أما الصين فإنها تأتي بالمرتبة 28 عالميا[18] ، وإذا ما أضفنا إليه العامل

17 -Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, 2010, pp: 164-165.

18 -ينظر:

-The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva, the World Economic Forum, 2015, P:14.

التكنولوجي فان الصين وان كانت ما تزال متأخرة تكنولوجيا إلا أنها تنمو، ويتوقع أن تبلغ الصين المستوى الذي عليه الولايات المتحدة الآن بحدود عام 2035، وتتساوى معها بحدود عام 2050[19].

مما تقدم، يؤشر مؤشرات القوة الذاتية للصين، ولا يتوقف الأمر على تلك القوة، وإنما هناك أنواع أخرى من قوة الصين ومنها:

1- الصين الكبرى، وهي تشمل كل من الصين وتايوان وسنغافورة، أي حيث ينتشر الصينيون، وتطالب الصين بضم تايوان إليها باعتبارها جزء من الصين حتى عام 1949، وان انفصالها جاء بفعل عوامل أجنبية داعمة، وكانت الصين قد أقامت وحسنت علاقاتها مع الولايات المتحدة ووضعت في متن ذلك الاعتراف بأن الصين بفرعيها هي دولة واحدة وإن إعادتها ستكون سلميا، والواقع أن ثقل تايوان في النظام الدولي اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا يجعلها قادرة على إحداث طفرة في وضع الصين العالمي، فالناتج القومي لتايوان هو نحو 1000 مليار دولار، وحجم تجارة تايوان العالمية هو نحو 280 مليار دولار، أما قدرات تايوان على المنافسة في مجال قطاع الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية فإنها تعد حسب تصنيف وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الايكونومست البريطانية بالمرتبة

-Jonathan Holslag, Embracing Chinese Global Security Ambitions, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, July 2015, pp:106-115

-Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, CRS Report, NO. RL33534, Washington, Congressional Research Service, October, 2015, pp: 37-39.

19 - Thomas J. Christensen, Shaping the Choices of a Rising China: Recent Lessons for the Obama Administration, The Washington Quarterly, July 2011, pp: 91-99

الثانية عالميا[20] ، ومن ثم فإن ضم تايوان للصين سيفيد الأخير بمضاعفة قوتها في النظام الدولي، وبرنامج الصين بضم تايوان يؤشر إلى أنه يمكن أن يتحقق بحدود بين 2030– 2035، أي بعد أن تنهي برنامجها بالإصلاح الذي أُطلق عام 1979 [21].

2– الانتشار في خارج حدود الصين، والصين بدأت خطوات بهذا المجال، منها إنها بدأت ببناء حاملات طائرات وطائرات قادرة على التحليق لمسافات بعيدة نسبيا، وقامت بنشر مؤقت لقوتها البحرية في بحر الصين، كما إنها ادعت عام 2009 بعائدية بعض الجزر المتنازع عليها في بحر الصين إلا أنها وللتخفيف من حدة التوتر الذي جلبه ظهور تلك الادعاءات فضلت ان يتم تسوية الأمر عبر المفاوضات[22]، والواقع أن انفتاح الصين على بحر الصين الجنوبي يعطيها قدرات عالمية مضافة ويمنع خنقها استراتيجيا من قبل منافسيها، وهي لليوم لم تحقق سيطرة مباشرة على مناطق بحر الصين رغم أهميتها لها كون القوة المسيطرة على المناطق في ذلك البحر هي الولايات المتحدة ولها حلفاء أقوياء فيها يمكنهم تعطيل قوة الصين وإضعافها ومنهم اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايوان، في ظرف ما زالت الصين تحتاج إلى توفر بيئة غير صراعية لاستكمال متطلبات برنامجها الإصلاحي.

---

20 -Strong technology innovation and talent development mark the leaders of the 2012 IT industry competitiveness index, Economist Intelligence Unit, In: 2 October 2015.
http://www.eiu.com/home.aspx

21 -نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة، إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2009، ص95-97.

22 - Thomas Fingar and Fan Jishe, Ties that Bind: Strategic Stability in the U.S.–China Relationship, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall , 2013, pp: 128-130.

3- علاقات التعاون مع الدول الأخرى، وهو خيار الصين منذ عام 1971، اي منذ ان قررت الانفتاح على الولايات المتحدة ونبذ سياسة العزلة التلقائية، ثم شرعت بوضع الانفتاح الذي يدعم برامجها في الإصلاح: الزراعي والاقتصادي والتكنولوجي، ولهذا انتهت تجارة الصين إلى التوسع بمعدلات مرتفعة لتقفز من نحو 90 مليار دولار عام 1990، إلى نحو 800 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 2800 مليار دولار عام 2014، كما أن علاقاتها لم تتجه إلى تبني سياسة صراع خارجية بل اتجهت إلى عدم التعلق بقضايا سياسية أو خلافية، كما اتجهت إلى خفض سقف التوتر في علاقاتها الإقليمية التي يشوبها منازعات حدود مع اغلب دول الجوار التي تحيط بها[23].

4- فرص التعاون مع الولايات المتحدة، وتعد الولايات المتحدة من اهم الدول للصين ونموها، فهي تسمح بتدفق الأموال والتكنولوجيا، كما تسمح بتدفق السلع الصينية للسوق الأمريكية، وهذا الأمر يفيد الصين في موها، إذ تؤمن العلاقة مع الولايات المتحدة فرصة لنمو الصين بنحو 2% من مجموع نموها البالغ نحو 10% سنويا، والعلاقات معها تشمل قضايا مختلفة اقتصادية ومنها التجارة التي نمت من نحو 160 مليار دولار عام 2000 ولتصل إلى نحو 500 مليار دولار عام 2014، والاستثمارات التي نمت من نحو 20 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى نحو 180 مليار دولار عام 2014، في حين كانت الاستثمارات الصينية في السوق الأمريكية

23- Ely Ratner, Rebalancing to Asia with an Insecure China, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Spring, 2013, pp:25-28.

وخاصة السندات نحو 2000 مليار دولار عام 2014 [24]، ناهيك بالطبع عن التعاون العسكري وغيره من أوجه التعاون الثنائية والتي نضمن بجلسات حوار ومؤتمرات قمة تعقد بين حين وآخر بين البلدين.

5- فرص التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، واهم تلك القوى هي روسيا والهند والاتحاد الأوروبي، والصين حققت انفتاحا عليها بشكل كبير بعد العام 1990 نتيجة إدراكها ان الولايات المتحدة ليست الخيار الوحيد في النظام الدولي بعد مرحلة امتدت بين 1979- 1990 كان التركيز فيها على توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة، فوقعت عام 1996 اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، وأخرى مع الهند وأخرى مع فرنسا، والقصد بها أنها أرادت أن تعلن أنَّ الصين تدعم نظام دولي متعدد الأقطاب، ورغم ان التنافس كامن في العلاقات بين الصين وهذه القوى كون الوصول إلى قمة الهرم الدولي هو طموح هذه القوى إلا أنها تستفاد من كون هذه القوى وخاصة روسيا في مرحلة تنافس مع الولايات المتحدة، وهو ما يسمح لها بان تضغط على الولايات المتحدة بواسطة هذه العلاقات، ويسمح لها بالوصول إلى أسواق أكثر سعة ويصل إلى تنسيق أوسع في النظام الدولي[25].

6- فرص ضعف النمو في الولايات المتحدة، وهذا الأمر أفاد الصين كثيرا، فالولايات المتحدة تنمو عوامل قوتها إلا أن معدل النمو هو يقع بين 2- 3% سنويا، أي أن مضاعفة قدرات الولايات المتحدة

24 -وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، الجامعة المستنصرية، 2012، ص177-179.

25 - Jeffrey Reeves, China's Unraveling Engagement Strategy, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall , 2013, pp: 141-144.

تتحقق بعد 25 عاما، في حين أن نمو قدرات الصين يقع بين 10-12% سنويا، أي أن مضاعفة قدرات الصين تتحقق بعد 8 أعوام، وهو ما يفيد أن قدرات الصين تتضاعف ثلاث مرات ونصف بينما تتضاعف قدرات الولايات المتحدة مرة واحدة، وهو أمر يتوقع معه أن تلتقي القدرات الأمريكية والصينية وتتساوى في وقت قريب نسبيا، فعلى صعيد الناتج القومي في منتصف عشرينيات هذا القرن، حينها تكون الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة على صعيد الناتج القومي وعلى صعيد التجارة الخارجية، رغم إن المفاجئات غير المتوقعة يمكن أن تغير بقيمة تلك الحسابات ومنها تعرض الصين للتفكك أو لحروب إقليمية أو لتعرض تجارتها الخارجية للتوقف أو تعرضها لحوادث طارئة،.. تجهض قدرتها على النمو، المهم هنا أن ضعف الولايات المتحدة يفيد انه يتيح للصين قدرة لان تنمو بمعدلات تستغل حجم الفراغ الذي يسببه ضعف النمو الأمريكي عالميا[26].

مما تقدم، يتضح إن الصين تنمو بمعدلات قوة مهمة عالميا، وهو أمر يضعها في تقدير أوزان القوة بعد الولايات المتحدة حتى عقدين قادمين ثم ليأت عالم تتسابق فيها الصين والولايات المتحدة على اخذ مكانة السبق في النظام الدولي، إلا أن إدارة الولايات المتحدة لملف الهرمية الدولية عبر اللجوء إلى التوازن مثلا بين الصين واليابان والصين وروسيا والصين والهند والصين والآسيان سيعطل بروز الصين لمدة من الوقت ربما تصل إلى منتصف القرن الحالي، وهو أمر تدركه الصين لهذا لم تتحول في استراتيجياتها من مرحلة الإصلاح الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي إلى مرحلة الوجود والحضور

26 -عبد الخالق شامل محمد العيادة، أدلجة القوة العسكرية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتطبيقاتها الحديثة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة كركوك، 2015، ص562 وما بعدها.

عالميا في الصعد السياسية والعسكرية لتطمأن القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة إلى نهجها التعاوني لحين استكمال بناء عوامل قوتها الوطنية.

## ثالثا: الصين والنظام الدولي: أوجه التعاون وأوجه الصراع

إن بروز الصين إلى مستوى العامل المؤثر في تقرير وضع ومستقبل النظام الدولي أمر يتوقف على عوامل عدة أهمها رغبة الصين وقدرتها على أداء ادوار في النظام الدولي، والأمر هنا ليس بهذه السهولة، فالنظام الدولي رغم انه يتيح بحكم نفاذيته العالية في ظل العولمة لممارسة التأثير إلا أنه بالمقابل يخضع على مدى استمرار التأثير إلى عامل التوازن بالقدرات.

فالصين وان كانت تمتلك قدرات مهمة، وهي تنمو لتكون في مستوى يكافئ الولايات المتحدة في العقود الثلاثة القادمة، إلا أنها على المستوى الاستراتيجي تمتلك العديد من الصعوبات في تبني قرار استراتيجي يحقق مصالحها بمرونة كافية، فهي محاطة بعلاقات عداء ونزاعات تاريخية مع اغلب الدول المحيطة بها، والقوى المحيطة بها ترتبط بعلاقات تحالف أو صداقة مع الولايات المتحدة، وتسيطر من ثم على اغلب مفاصل خنق الصين: السيطرة على اغلب طرق الملاحة البحرية للصين عبر بحر الصين، كما أن النزاعات الحدودية إذا ما أطلق لها العنان ستجبر الصين على تحويل الكثير من مواردها لإدارة حدودها وتوفير الأمن فيها، وهذه النقطة تجبر الصين على أن تحقق خفض في التوتر واستحضار أسباب الصراع إقليميا، مع توسع مستمر بالقدرات، ومسعى مستمر في تحقيق غلبة في بعض المواقف والعلاقات الإقليمية، أي المسعى المتدرج للبروز من عنق زجاجة

النزاعات والبيئة الإقليمية السلبية عليها، وهي استطاعت أن تنمو بمعدلات مهمة ببرنامج لا يقدم الصراع والنزاع في علاقاتها الدولية والإقليمية، رغم إن الولايات المتحدة تدير النظام الدولي بطريقة تستفز الصين في أحيان عدة ومنها طريقة إدارة ملف العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق للمدة بين 1990-2003، وملف التغيير في ليبيا عام 2011، وملف سوريا بعد عام 2011 وغيرها من الملفات الأخرى[27].

وإذا ما حاولنا استشراف سلوك الصين المستقبلي من النظام الدولي سنلاحظ أن الصين يمكنها أن تتعامل بعدة خيارات مع ذلك النظام:

1- استمرار التركيز على التعاون الاقتصادي والثقافي، أي أنها ستبقى حريصة على اعتماد اقتصاد مدخلا في استمرار نموها عالميا، والانفتاح الاقتصادي يكون على كل العلاقات الإقليمية والعالمية، وهكذا تتجه الصين على إجراء اكبر تحول على اقتصادها من كونه اقتصاد مركزي إلى كونها تتوسع بالتطبيقات الرأسمالية منذ عام 1979، وبانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2011 فإنها اتجهت بشكل متسارع لان تخفض غطاء الدولة عن الاقتصاد، وبالفعل بدأت بالشروع بتطبيقات نظام الائتمان وهو نظام رأسمالي وتحرير نسبي لسعر العملة المحلية، وشرعت بعقد اتفاقات تعاون واستثمار مع العديد من دول العالم، وسمحت بدفق واسع للاستثمارات الأجنبية للصين[28].

27 - Ashley J. Tellis, Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall 2013, pp: 110-113.

28 -للتوسع ينظر: مهند عبد الواحد الندواي، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، مجلة السياسية والدولية، العدد 26 و 27، الجامعة المستنصرية، 2015، ص230-235.

2-السعي إلى السيطرة السياسية والاقتصادية على جزء مهم من الحدود البحرية لبحر الصين بما يؤمن لها انفتاح أوسع على النظام الدولي، وهو أمر بدأت تنظر إليه بجدية في القرن الحالي، وطالبت بعائدية بعض الجزر في عام 2009، إلا أنها سرعان ما خفضت سقف المطالب بفعل ردة فعل الدول المتشاطئة على ذلك البحر، إلا أن حجم الثروات الموجودة في بحر الصين والتي تقدر بنحو 10% من احتياطيات الطاقة الهيدروكاربونية غير التقليدية أي نحو 5000 مليار برميل من النفط غير التقليدي، وكون البحر يتيح للصين الخروج من بيئة استراتيجية سلبية ويوفر لها مرونة في الانفتاح على العالم، كلها عوامل لا يمكن للصين ان تتجاوزها في علاقاتها مع هذه المنطقة، وربما سيكون المدخل الأكثر فاعلية هو السيطرة على المنطقة أو أجزاء منها عبر منظومات اقتصادية واستثمارات، وعلاقات سياسية مع بعض دولها، وربما بفرض الأمر الواقع والسيطرة على بعض الجزر مما لا يمكن ترك أمرها لأي تفاهم سياسي أو التي لا تثير السيطرة عليها نزاعات حادة[29].

3-السعي إلى دخول النظام الدولي عبر بوابة السيطرة العسكرية والصراع على بحر الصين وفرض الإرادة على القوى الإقليمية، وهذا الخيار هو مدخل مهم لكي تفرض الصين تأكيد لوجودها عالميا، فأي دولة كبرى لا يمكن أن تعلن نفسها دولة كبرى في ظرف لا تستطيع السيطرة على حدودها الإقليمية، فنقطة الشروع للعالمية تبدأ بترتيب أوراقها الإقليمية، وهو ما يتوقع للصين أن تعمد إليه بعد استكمال مرحلة الإصلاح، ويتوقع أن يكون الأمر تدرجيا، ويبدأ مع ضم تايوان للصين، ثم يشرع بترتيب وضع الجزر المهمة

29 - ل آلن ونترز (محرر)، الصين والهند والاقتصاد العالمي، ترجمة احمد رمو، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص150-161.

لنمو الصين في بحر الصين، والتي تؤمن لها مرونة وانفتاح يتلاءم وقوة الصين العالمية[30].

4-مسعى فرض علاجات عالمية لمشكلة بيئتها الإقليمية غير المناسبة لأداء ادوار فاعلة في النظام الدولي عبر بناء منظومة تحالفات مع روسيا والهند وكوريا الشمالية وغيرها من البلدان الإقليمية، وهو أمر بدأته الصين عندما أقامت علاقات مع روسيا وطورتها، ووصلت بها إلى سقف الشراكة عام 1996، وحسنت علاقاتها مع الهند، وأقامت منظمة شنغهاي التي وصلت إلى كونها منظمة اقتصادية وسياسية، وأقامت منظمة بريكس، مع روسيا والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، وهي كلها خيارات تبشر بأن الصين ترغب بتكوين حزام من عوامل القوة خارج حدودها يدعمها في مواجهة أي ترتيب لبيئتها الإقليمية، وفي مواجهة أي ترتيب للنظام الدولي تقوم به القوى الغربية لا يتناسب ومصالحها[31].

إن هذه الخيارات تشكل خيارات يمكن لصانع السياسة الصينية أن يتبناها في غضون المستقبل قيد البحث ألا وهو حتى العام 2025، والترجيح الأولي هو أن تستمر الصين في اعتماد خيار التعاون مع انفتاح متدرج على فرض وجودها في البيئة الإقليمية، ومزيد من التنسيق والتعاون مع قوى أخرى وأهمها روسيا لكي تعيد ترتيب البيئة الإقليمية خصوصا وان روسيا بهذا تحقق مسألتين الأولى تدفع الصين جنوبا بعيدا عن النمو على حسابها في وسط

30 - منير مباركية، مصر سبق ذكره، ص187-188.

31 -قارن: صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جامعة تكريت، 2012، ص155-159.

آسيا، والسعي لإشغال جانب من قوة الولايات المتحدة بالتركيز على الخطر الصيني النامي في بحر الصين حيث تجارة وحلفاء الولايات المتحدة.

ويبقى الاحتمال المطروح هو دخول الصين في علاقات صراع في داخل النظام الدولي، بحثا عن تعزيز مكانتها في الهرمية الدولية، وهو يتوقف على قوة الدفع الصيني لبلوغ هذه المرتبة، والواضح ان قوة الصين تنمو بمعدلات مرتفعة في وقت تتكفئ الولايات المتحدة بشكل متزايد، وهو ما سيقود إلى بلورة ثلاثة سلوكيات:

1-سلوك الصين لبلوغ موقع القيادة في الهرم الدولي، وهو سلوك يميل إلى المزاوجة بين عدة خيارات، كما بيناه في أعلاه، فالصين تدرك إنها تنمو وتدرك إنها تمارس دوار اقل من مكانتها وقوتها العالمية، ولا يتوقع أن يحدث الكثير من التغير في السنين القادمة، فدخولها للنظام الدولي يأتي بشكل متدرج، ولن يكون مفصح عن نفسه إلا بعد عام 2030، ليكون في محل صدام ممكن مع القوى الأخرى التي تتماس مع مصالحها القومية ، أي أن الصين تنطلق من فرضية أن الدور والمكانة يفرض نفسه على العالم بشكل عملي وليس عبر أسلوب الصراع، وهذا الأمر هو ما مسك أو تحكم بسلوك الصين للمدة بين 1979- 2016، ويتوقع أن يبقى كذلك في السنين القليلة القادمة.

2-سلوك الولايات المتحدة للبقاء في موقع الريادة العالمي، فهي تتبع استراتيجيات متباينة بين الترغيب (استمرار علاقات التعاون مقابل قبول طريقة تصريف الولايات المتحدة وإدارتها للنظام الدولي) والترهيب (طرح تطبيقات توازن القوى القائمة على تغليب الصراع والتسلح والتحالفات في النظام الإقليمية بوجه أي دولة تعارض الولايات المتحدة، وربما بإشاعة عوامل صراعات داخل تلك الدول)، والقصد من وراء اتباع تلك الاستراتيجيات هو

بقاء الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي لأطول مرحلة ممكنة، وكان بقاء حلف شمال الأطلسي واللجوء إلى تحالفات الراغبين بعد عام 2000 معبر عن التحول في الاستراتجيات الأمريكية التي تزاوج بين العمل المنفرد عند الضرورة وبين العمل المشترك في الحالات الأخرى، والبحث عن غطاء شرعي لأفعالها الدولية وجعل الدول الأخرى هي من تطلب الفعل الأمريكي[32]، مع العلم أن الولايات المتحدة مدعومة بفعلها بحلقات مختلفة، قدرات قومية مهمة لا يمكن للصين بلوغ بعضها إلا بعد عقدين ولا يمكن تجاوز الولايات المتحدة على صعيد عوامل القوة الشاملة إلا بعد نحو 50 عاما، وهي مدعومة بوجود مؤسسات بريتن وودز[33]، والتي أضيفت لها منظمة التجارة العلمية التي تدعو إلى فتح الحدود أمام حرية التجارة العالمية، وهي مدعومة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث لا يكون بالإمكان تغيير الهرمية الدولية إلا عبر تفكك منظومة الأمم المتحدة، وهي مدعومة بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين ودول عدة في الآسيان، وتايوان، وتوظيف كل هذه العوامل تجعل الولايات المتحدة قادرة على تكبيد الصين كلف مرتفعة جدا في حالة الشروع بالصراع مع الولايات المتحدة لإدارة النظام الدولي.

3-موقف القوى الأخرى الباحثة عن توسيع مشاركتها في إدارة النظام الدولي، وهو متغير ضعيف في تأثيره لأنه يفيد أن قدرات الولايات المتحدة ستتوزع بين أكثر من قوة، تراقبها وتنافسها، وهو ما يحملها كلف مضاعفة، كما أن القوى الأخرى لديها نفس الغاية تقريبا ألا وهو سحب الولايات المتحدة إلى التنافس والصراع الإقليمي وهو ما يجهد الموارد الأمريكية ويجعل

32 - مذكرات هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص578.

33 -فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية-الأمريكية، الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013، ص5-6. وأيضا: عبد المنعم السيد علي، أزمة الديون الأمريكية ومستقبل الاقتصاد الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30، جامعة بغداد، 2011، ص12-13.

تنافسيتها تقل وهو ما يمكن تلك القوى من البروز السريع على حساب الضعف الأمريكي، وهذا الأمر تدفع له روسيا بقوة، بحكم تنافسها مع الولايات المتحدة في بعض مناطق العالم[34].

34 -علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكلية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف -خريف 2015، ص13-15.

## الخاتمة:

انتهينا في هذا البحث إلى أن القوة هي واقعة نسبية، تشهد مرونة كبيرة في التعاطي معها، وما يهمنا هو أن بينها وبين النظام الدولي علاقات تفاعل، فكيف تكون القوة والقدرة على استخدامها يتهيأ النظام الدولي لان يتفاعل معها ويستجيب لها ولحقائقها وإلا وجد نظام دولي غير متوائم ومتفق مع حقائق علاقات القوة، وسرعان ما سينهار.

وتم البحث أيضا في خصوصية وضع الصين في علاقات القوة، وإنها دولة تتمتع بعوامل قوة نامية، وإنها ستصبح من القوى الكبرى في النظام الدولي في السنين القادمة، إلا أن مدى تحول قوتها إلى سلوكيات تفرض وجودها على النظام الدولي ودفع الأخير لان يعاد صياغته بتقدير اكبر لمكانة وقوة الصين فإن الأمر مقرون بعوامل ومؤثرات عدة منها اتجاه الصين إلى التعامل مع بيئتها الإقليمية واحتوائها لتلك البيئة، ولكيفية تعاملها مع فكرة التحول في النظام الدولي: هل ستلجأ إلى الصراع لإزاحة الولايات المتحدة من قمة الهرم الدولي أم أنها ستسمح بالاستمرار في تبني النهج التعاوني ليفرض وجود الصين على قمة الهرم الدولي ذاته بلا أي صراعات مهمة؟ والواضح أن نهج التعاون في سلوك الصين هو الأكثر توقعا خلال العقدين القادمين، وربما ستستمر به حتى منتصف هذا القرن، عندها لن تجد الولايات المتحدة القدرة على اتباع أسلوب القوة في منع الصين من الوصول إلى مكانتها الطبيعية في النظام الدولي.

وبهذا يكون البحث حقق غاياته المتمثلة بدراسة عوامل قوة الصين، وما يمكن للصين ان تحدثه من تغيرات سلوكها وفي النظام الدولي على مدى العقود القادمة، وان النظام الدولي الذي يتجه نحو مزيد من التعددية في قمته

سيتجه ليحاكي عوامل القوة والقطبية التي ستنشأ وهو ما يفيد ان الصين ستتجه بشكل متزايد لان تفرض وجودها وحضورها في الهرم الدولي عاما بعد آخر.

ومن خلال ما تم دراسته، فان البحث في تعامله مع المشكلة التي انطلق منها، وما صاغه من فرضية، انتهى إلى إثبات منطوق الفرضية، في كون وصول الصين إلى امتلاك عوامل القوة الشمولية في العقود القادمة سيتبعه وجوب أن يتغير النظام الدولي ليحاكي ما عليه وضع القوة الناشئ، وإلا فإنها ستتجه إلى أن تكون قوة غير قانعة بالنظام الدولي، وتلجأ إلى تغليب منطق الصراع من اجل تغيير ذلك النظام.

## المصادر والمراجع العربية :


1. أزهار عبد الله حسن الحيالي ، النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة الأنبار، 2011 .
2. آلن ونترز (محرر)، الصين والهند والاقتصاد العالمي، ترجمة أحمد رمو، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012 .
3. بهاء عدنان السعبري، الرؤية الأمريكية للتحالفات الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة الدراسات الدولية، العدد 57، جامعة بغداد، 2014 .
4. خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 .
5. رسول حسين علي الجميلي، التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، الجامعة المستنصرية، 2011 .
6. صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية–الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جامعة تكريت، 2012 .
7. عبد الخالق شامل محمد العيادة، أدلجة القوة العسكرية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتطبيقاتها الحديثة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة كركوك .

8. عبد المنعم السيد علي، أزمة الديون الأمريكية ومستقبل الاقتصاد الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30، جامعة بغداد، 2011 .
9. علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكلية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف - خريف 2015 .
10. فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014 .
11. فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية - الأمريكية، الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013 .
12. محمد العبيدي وآخرون، الجماعة التي تسمي نفسها دولة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015 .
13. محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسية والدولية، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2014 .
14. مذكرات هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015 .
15. منير مباركية، استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية- حالتي روسيا والصين، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2009 .
16. مهند عبد الواحد الندواي، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، مجلة السياسية والدولية، العدد 26 و 27، الجامعة المستنصرية، 2015 .

17. موقع الأمم المتحدة، استخرج بتاريخ: 12 نيسان 2016. /http://www.un.org/ar/members
18. نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة، إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2009 .
19. وائل محمد إسماعيل، الانسحاب الأمريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الأمنية، مجلة السياسية والدولية، العدد 19، الجامعة المستنصرية، 2011 .
20. وسن إحسان عبد المنعم، عبد علي كاظم المعموري، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، جامعة النهرين، 2011 .
21. وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، الجامعة المستنصرية، 2012 .

## المصادر والمراجع الإنجليزية :

1. David a. Baldwin, Power and International Relations, Princeton, New Jersey, Princeton University, 2010 .
2. Ely Ratner, Rebalancing to Asia with an Insecure China, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Spring, 2013 .

3. Evan S. Medeiros, China's International Behavior, Santa Monica,, RAND Corporation, 2010 .
4. sait yılmaz, State, Power, and Hegemony, International Journal of Business and Social Science Vol. 1 No. 3; Centre for Promoting Ideas, USA, December 2010 .
5. Strong technology innovation and talent development mark the leaders of the 2012 IT industry competitiveness index, Economist Intelligence Unit, In: 2 October 2015. http://www.eiu.com/home.aspx
6. Jonathan Holslag, Embracing Chinese Global Security Ambitions, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, July 2015 .
7. The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva, the World Economic Forum, 2015 .
8. Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, CRS Report, NO. RL33534, Washington, Congressional Research Service, October, 2015 .
9. Ashley J. Tellis, Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall 2013 .

10. Daniel Flemes, Conceptualizing Regional Power in International Relations: Lessons from the South African Case, GIGA Working Papers, N° 53 , GIGA German Institute of Global and Area Studies, June 2007 .
11. Gregory F. Treverton, Seth G. Jones, Measuring National Power, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 2005 .
12. Jan Melissen, The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations, New York,, PALGRAVE MACMILLAN, 2005 .
13. Jeffrey Reeves, China's Unraveling Engagement Strategy, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall , 2013 .
14. Michael C. Desch,. Religion and International Relations: A Primer for Research, Notre Dame, IN, University of Notre Dame, 2014. http://rmellon.nd.edu/assets/101872/religion_and_international_relations_report.pdf
15. Thomas Fingar and Fan Jishe, Ties that Bind: Strategic Stability in the U.S.–China Relationship, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Fall , 2013 .
16. Thomas J. Christensen, Shaping the Choices of a Rising China: Recent Lessons for the Obama

Administration, The Washington Quarterly, July 2011 .

17. Thomas Wright, The Rise and Fall of the Unipolar Concert, The Washington Quarterly, Washington, CSIS, Winter, 2015, Winter, 2015 .

## الملخص:

إن الصين قوة كبرى في النظام الدولي، ويتوقع أن تنمو قوتها في المستقبل. واليوم، تؤدي الصين ادوار في ذلك النظام، وتتبع سلوك سياسي يغلب عليه التعاون والتنافس، لكن في المستقبل يتوقع أن يغلب سلوك الصراع في التفاعل مع النظام الدولي، لان الصين تتجه إلى أن تكون قوة غير قانعة. وهذا التحول سينعكس على النظام الدولي ككل، بحكم ما تمتلكه الصين، وما يتوقع أن تمتلكه من قوة في الأعوام القادمة.

## Abstract

China is a major power in the international system, is expected to grow its power in the future. Today, China's leading roles in that system, and keep track of political behaviour is dominated by the cooperation and competition, but in the future is expected to be predominantly the behaviours of the conflict in the interaction with the international system, because China is going to be a force complaisantly. This shift will impact on the international system as a whole, by virtue of what is owned by China, and is expected to possess the strength in the coming years.